

العنصر والضريس يعيدان تنظيم إقامة الأجانب في المغرب لتنبعهم بشكل أفضل

للحدود خارج القانون. هذا وللإشارة فقد تعاقب على المديرية المركزية للاستعلامات العامة في السنوات الأخيرة عدة مديرين من عبد الجليل عبیدون، وعبد الحق باسو، مروراً بنور الدين السنوسي، وصولاً إلى حميد الشعوري، وكان همهم الأساسي تحين قاعدة المعتدليات المتعلقة بحركة الأشخاص والجماعات ذات النشاط المثير للشبهات، وتحسين طرق جمع المعلومات.

وقد سبق صدور القرارات الجديدة بخصوص إعادة تنظيم إقامة الأجانب والهجرة غير الشرعية إجراء تغييرات في صالح الاستعلامات العامة بالحدود البحرية والجوية والبرية للمغرب، وبخصوص بكل من ميناء طنجة المتوسط وميناء الدار البيضاء، ومطار محمد الخامس، وفي الأقاليم الجنوبية التي أصبحت بوابة الدخول للمغرب من موريتانيا ومن مالي. وتمت كذلك إعادة النظر في هيكلة الصالح المركبة والخارجية لمديرية الاستعلامات العامة، ومراجعة ملفات الأجانب المقيمين بالمغرب، وذلك بتنسيق مع أجهزة أمنية أخرى.

معركة تأمين الحدود

هل يتعلق الأمر بعملية سد ثغرات في منظومة تأمين الحدود البرية والجوية والبحرية، أو ملاعبة المساطر الأمنية المغربية المتعلقة بالآقاليم الجنوبية التي أصبحت بوابة الدخول للمغرب من موريتانيا ومن مالي. وتمت كذلك إعادة النظر في هيكلة الصالح المركبة والخارجية لمديرية الاستعلامات العامة، ومراجعة ملفات الأجانب المقيمين بالمغرب، وذلك بتنسيق مع أجهزة أمنية أخرى.

الأجنبي المعنى بهذا الإجراء تتطلب ذلك، فضلاً عن ضرورة تقديم ما يثبت توفره على تأمين صحي أو ما يقوم مقاومه أو إثبات التوفير على الإمكانيات المادية الازمة للعلاج وللإقامة.

لم تنس قرارات وزیر الداخلية الجديدة بخصوص إقامة الأجانب بالغرب التذكير بأن كل مخالفة لهاته الإجراءات الجديدة تعرض صاحبها للعقوبة، وبخاصة عدم التصريح داخل أجل عشرة أيام بكل تغيير في عنوان مكان الإقامة بالغرب لدى مصالح الأمن الوطني أو الدرک الملكي أو تقديم تصريحات مختلفة للواقع.

عيش المهاجرين في المغرب



الحصول على بطاقة التسجيل الخاصة بالمجتمع العائلي بالنسبة إلى الزوج والأجنبي أو الأجنبية، تمت إعادة لمرحلة ما بعد الربيع العربي، من المؤكد أنه لا توجد وصفة سحرية لضمان التحكم في دخول وإقامة الأجانب بالنظر إلى تهريب البشر والهجرة السورية، وجود ملادات آمنة عابرة

وتنظيم القرارات الجديدة كذلك بالتناسب إلى الأجنبي الخاضع لهذا الإجراء، ومن بين تلك الوثائق اسم «العمل»، ثبت حصول الأجنبي المقيم بالغرب على تأشيرة خاصة بالعمل ببناء المؤسسات التعليمية المغربية، إلى جانب إعادة تنظيم مسطرة

بطاقة تسجيل حاملة لعبارة «زائر» بالنسبة إلى الأجنبي الخاضع لهذا الإجراء، ومن بين تلك الوثائق اسم «العمل»، ثبت حصول الأجنبي المقيم بالغرب على تأشيرة خاصة بالعمل ببناء المؤسسات التعليمية المغربية، على عقد عمل مصادق عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالشغل.

الأجنبي أو الزوجة الأجنبية والأطفال القاصرين من زواج مختلط، وكذلك تنظيم الإقامة ذات الطابع الاستثنائي، والتي تتجاوز ثلاثة أشهر ولا تتفوق سنة، وكذلك تقييد الإقامة بالغرب لدواعي «الزيارة» أو «العمل» أو «الدراسة» أو «العلاج لفترة طويلة»، كما تتوافق السلطات الغربية تقييد إقامة الأجانب الذين دخلوا المغرب، بعد أسبوعين من انطلاق الانفجارية الليبية في شهر فبراير 2011، والإرجاع الذي خلفه ذلك للسلطات الأمنية المغربية.

وثائق جديدة

وتتضمن هذه التعديلات الإجراءات والمساطر، وكذلك التمازن الجديد لطلبات الحصول على سندات الإقامة أو طلبات تجديدها.

كما استحدث طلب الحصول على رخصة الإقامة الاستثنائية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، ونقل عن سنة قصد تغطية الفراغ القانوني بخصوص وضعيات الإقامة الطارئة في المغرب لأسباب مختلفة. أيضاً تنظم هذه الترسانة من القوانين، التي وقعها حميد الشعوري، وترؤس ضبط حركة وتنقلات الأجانب بالغرب الوطني من خلال البرية والجوية والبحرية، وفق مساطر، وإجراءات تنظيمية، كما تهدف أيضاً إلى تنظيم وضع الزوج

أخبار اليوم ■

يظهر أن قضية مسؤول المخابرات الليبي، عبد الله السنوسي، ومن قبله الرجل الثاني في النظام الليبي السابق الخويدي لحميدي، وعنصر آخر من الحرس الخاص للرئيس الليبي السابق الذين دخلوا المغرب، بعد أسبوعين من انطلاق الانفجارية الليبية في شهر فبراير 2011، والإرجاع الذي خلفه ذلك للسلطات الأمنية المغربية. يقف

وراء إسراع هذه الأخيرة بإعادة تنظيم وتقنين إقامة الأجانب بالغرب من خلال ثمانية قرارات تم توقيعها في 13 فبراير الماضي، ودخلت حيز التنفيذ في 15 مارس الجاري بعد نشرها بالجريدة الرسمية. وتدرج هذه القرارات، حسب مصدر أمني، في سياق القرارات الأولى التي أشرفت على إعدادها المديرية المركزية للاستعلامات العامة منذ تعيين المسؤول الجديد حميد الشعوري، وترؤس ضبط حركة وتنقلات الأجانب بالغرب الوطني من خلال البرية والجوية والبحرية، وفق مساطر، وإجراءات تنظيمية، كما تهدف أيضاً إلى تنظيم وضع الزوج